استصحاب الحال عند أبي علي الشلوبين

د. بلخير شنين
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

Abstract:

in this search we have tried to focus on and find our whether the grammaticians of el andalus had wed or reemployed " istishab el hall " of in their grammatical books or not? That is through the points of views of one of the most famous grammaticians of the 7TH Islamic history in el andalus o we notised that according to grammatical views of "ali shalobin" in his two books "etautia" and "the explanation of el djazouli" s in troduction .

The s eareh hao proved strongly that the andalus grammaticians had wed so much "istishab el hall" as if was set in the very old grammaticianl books .

ملخص:

حاول البحث أن يعرف ما إذا كان نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري، قد وظفوا استصحاب الحال في كتاباتهم النحوية، وذلك من خلال ما يقدّمه من آراء لقواعد استصحاب الحال عند أحد نحاة القرن السابع الهجري المشهورين في الأندلس، وهذا من متابعة الآراء النحوية لأبي علي الشلوبين في كتابيه التوطئة وشرح المقدمة الجزولية، وقد أثبت البحث بالأدلة القاطعة، بأنّ نحاة الأندلس استعملوا كثيراً قواعد استصحاب الحال كاملة كما ذكرت في كتب النحاة الأوائل.

مقدمة : إنّ الباحث عن استصحاب الحال لا يجد له أثرَ ذكرٍ عند النحاة الأوائل بهذا المصطلح، ولكنّه يَجد ذكر الأصل والفرع، وهذا لأنّ علم أصول النحو تأخر في الظهور عن النحو، وحتّى ابن جنّي(ت، 392هـ) عندما تكلّم عن أدلة النحو لم يجعله منها، حيث تكلّم عن السماع والقياس والإجماع، ولم يظهر إلاّ مع أبي البركات الأنباري(ت، 577هـ) الذي عدّه من أدلة النحو، ولكنه لم يفصّل فيه كثيراً، واكتفى بتعريفه، حتّى قيل:« هذا باب لم يعطه المؤلفون حقّه من العناية عند عرضهم لأصول النحو فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظرم» .

هذا الذي جعلني أقتفي أثره عند أحد نحاة الأندلس المشهورين، لعلّي أجد ما يجيب عن التساؤلات الآتية: كيف اعتنى الأندلسيون بهذا الدليل؟ وهل وظّفوه في كتبهم؟ وما قواعد الاستصحاب التي استعملوها؟ هذا ما تحاول هذه المقالة أن تبحث عنه. قبل أن نتطرق إلى استصحاب الحال لابدّ من تعريف الشلوبين، فمن هو الشلوبين؟

التعريف بالشلوبين: هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين التي تعني بلغة أهل الأندلس:الأبيض الأشقر ، ولد بإشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمئة(562هـ) للهجرة من عائلة عربية تنتمي إلى قبيلة قحطانية قادمة من اليمن تنسب إلى قبيلة الأزد ، نشأ في مدينة إشبيلية لعائلة متواضعة الحال في عيشها، كان والده يعمل خبّازا عند أحد علماء هذه المدينة ، حتّى قيل:«اختص بابن الجدّ، ورُبّي في حجره،لأنّ أباه كان خادما لابن الجدّ» ، فاعتنى به هذا العالم، وعلّمه حتّى ظهرت نجابته، فأرشده إلى طلب العلم فاتّصل بعلماء مدينته في شتى العلوم، فدرس عند أكثر من خمسين شيخا ،« حتى أحكم الفنّ» ، و« سمع من هؤلاء وأجازوا له، وأجاز له أيضاً وشافه بعضهم» . وبعد أن أجيز من طرف شيوخه، جلس لتعليم طلبة إشبيلية علوم العربية لأنّه« كان ذا معرفة بالقراءات، حاملا للآداب واللغات آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث، متقدماً في العربية، كبير أساتيذها بإشبيلية مبرزاً في تحصيلها مستبحراً في معرفتها متحققا بها حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها» ، وقيل عنه:« وكان إماماً في العربية لا يشقّ غباره، ولا يجارى، تصدّر لإقرائها ستين سنة» ، وقال عنه ابن العماد:« وتصدّر لإقراء النحو

نحواً من ستين عاماً» . ولهذا تخرج على يديه خلق كثير من علماء العربية في الأندلس، أمثال ابن عصفور، وابن أبي الربيع، وابن مالك وغيرهم، حتّى قيل:« وقلّما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلاّ وقرأ عليه، أو استند ولو بواسطة إليه» . وبعد عمر طويل مليء بالعلم والمدارسة يفوق الثمانين سنة، غادر الدنيا، وذهب إلى مولاه، فكانت وفاته شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمئة(645هـ) للهجرة . بعد أن خلّف آثاراً في علوم العربية، أهمّها:التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الصغير والكبير، وحواش على كتاب المفصّل للزمخشري.

استصحاب الحال أحد أدلة النحو عند الأنباري والسيوطي: الاستصحاب لغة:« استصحب الرجل: دعاه إلى الصحبة، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه» .

ومنه الاستصحاب هو طلب المصاحبة والرفقة. وجاء في القاموس المحيط: صَحِبَه كسمعه، وصُحْبَةً عاشره، و استصحبه: دعاه إلى الصحبة ولازمه .

أما اصطلاحا: فهو:« وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنيًّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء» .

وهو:« من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب» . وقيل:« والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة» . وذكر الأنباري هذا ونسبه إلى استدلال البصريين به، فقال:« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها مفردة لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرع، ومَن تمسك بالأصل خرج عن عُهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة» . وقال:« وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في(إنْ) أن تكون شرطاً، والأصل في(إذْ) أن تكون ظرفاً، والأصل في كلّ حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمَن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومَن عَدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه» .

أما السيوطي فبعد أن قدّم تعريف الأنباري، وابن مالك، قال:« والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلاّ لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتّى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد » .

ومع أنّ الأنباري يَعدّه من أدلة النحو المعتبرة فإنه يجعله أضعف الأدلة، فيقول:« لهذا لا يجوز التمسك به ما وُجِد هناك دليلٌ؛ ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه» .

من هذه التعريفات نستنتج أنّ النحاة القدامى اعتمدوا عليه في أصولهم، أما المحدثون فقد اعتمدوا على ما قاله القدامى، وممَن الذين أوضحوه كثيراً للباحثين تمام حسان، حيث عرّفه، فقال:« ومعنى(الاستصحاب) البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف أم صورة الكلمة أم صورة الجملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى(أصل الوضع). وكما جرد النحاة أصل الوضع جردوا كذلك(أصل القاعدة)» . ومن هذا نستنتج أنّ استصحاب الحال دليل من أدلة النحو المعتمدة، ولكنّه دليل ضعيف؛ لأنّه لا يستدلّ به إذا وجد ما يخالفه، وكان هذا الحكم باق على أصالته، وهذا الحكم متوصل إليه باستقراء كلام العرب.

ولهذا قسمه تمام حسان على: أصل الوضع، وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل، والردّ إلى الأصل .

ومنه نجد أن استصحاب الحال لا يخرج عن أصل أو ضده فرع، وبقاء على أصل، أي في موضعه، أو عدول عنه ، وردّ إليه، ولأنّ النحاة بَنوا قواعدهم على الأصل والفرع، فإنّ الشلوبين لم يشذّ عن هذه القاعدة، فكيف تعامل الشلوبين مع استصحاب الحال ؟.

استصحاب الحال عند الشلوبين : لقد احتجّ الشلوبين باستصحاب الحال كثيراً، فمن ذلك كلامه عن بناء الفعل المضارع عندما تتصل به إحدى النونات الثلاثة، نون النسوة، ونونا التوكيد،لأنّ في هذه الحالة يردّ إلى أصل الأفعال، والذي هو البناء، فقال:« وقد ذكرنا أنّ هذا الشبه الذي بيّن هذين الفعلين أقوى من الشبه الذي بينه وبين الاسم على ما تقدم بيانه، فيما اجتمع فيه شبهان، وكان الشبه الواحد الذي هو شبهه بالماضي يوجب البناء والشبه الآخر الذي هو شبهه بالاسم يوجب الإعراب، لم يكن أحدهما أولى بالحكم له من الأخر، إلاّ ما كانت له مزية منهما، والذي له المزية من الشبهين هنا هو الشبه الذي بين الفعلين ولابدّ، لأنّه الشبه الأقوى، ولأنّه لو تعارض الشبهان واستويا، ولم يكن أحدهما أقوى من الآخر لانبغى أن يكون الذي يردّ الفعل إلى أصله منهما له مزية على الذي لا يرده إلى أصله، والذي يردّه إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين لأنّه يوجب له البناء، والشبه الآخر إنّما يوجب له الإعراب، والبناء هو الأصل في الفعل، فكان الحكم الذي يردّ إلى الأصل أولى» .

فالشلوبين علّل بناء الفعل المضارع عند اتصاله بإحدى النونات الثلاثة باستصحاب الحال، ويدخل تحت أصل الوضع الذي ذكره تمام حسان في أصوله.

وكذلك عندما تحدّث عن التنوين في الأسماء قال بأنّ التنوين في الاسم هو الذي يدلّ على أنّه أصل في الألفاظ:« فالجواب: أن التنوين إنّما فائدته كما قال المؤلف إنّ الاسم أصل باقٍ على أصالته، والاسم المبني ليس باقياً على أصالته، لأنّه لم يبن حتّى أشبه الحرف » .

فهو هنا يؤكد أنّ تنوين الاسم يدلّ على أصليته، أي على أنّه هو الأصل في الألفاظ، وبناء الاسم هو إخراج له عن أصله، وها هو يقرّر هذه الحقيقة في كتاب آخر، فيقول:« وأصل الإعراب للأسماء لأنّها لا تتغيّر صيغها لتغيّر معاني الإعراب عليها، وهي: الفاعلية، المفعولية والإضافة» .

وقال عند كلامه عن الجملة:« وإن كان أصل الجمل كلّها أن تكون تامّة، وإنّما يكون عدم التمام فيها بطارئ يطرأ عليها، يخرجها عن وضعها ألا ترى أنّ قولنا: قام زيد من قولنا: إنْ قام زيد كان كلاما تاماً، ثمّ دخلت عليه إن فصار ناقصاً... فالجمل أصلها التمام حتّى يطرأ عليها ما يصيرها إلى النقصان كما أنّ أصل المفردات النقصان، إلاّ أنّ المفردات لم تنتقل عن أصلها، والجمل انتقلت عن أصلها وصيرت إلى حكم المفردات من حيث كانت المفردات أصولاً للجمل» .

ولقد ذكر تمام حسان قواعد الاستصحاب، فقال:« فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر، وأن يردّدوا مصطلحات مثل أصل الوضع وأصل القاعدة والأصل المهجور والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل » .

فإذا بحثنا عن هذه المصطلحات عند الشلوبين فإنّنا نجدها منتشرة في كتبه، نذكر منها:

1- أصل الوضع : ويقصد به:« الأصل المجرّد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح تعديلاً لرأي الدكتور تمام حسّان الذي رأى أنّ أصل الوضع أصل مجرّد لوضع الحرف أو الكلمة أو الجملة» .

لقد ذكر صاحب التوطئة القاعدة الأولى التي ذكرها النحاة بنفس المصطلح، فقال:« ومدلولات الأفعال في أصل الوضع أجناس، فلم تكن فيها التثنية، كما لم تكن في مدلولاتها... ومدلولات الأفعال أجناس في أصل الوضع، فلا يكون فيها تذكير شخصي، كما لا يكون في مدلولاتها» . فهو يبيّن أنّ الأفعال لا يكون منها التثنية لأنّها أصل في دلالة الأحداث، واستعمل قاعدة من قواعد استصحاب الحال ليدلّل على هذا الأصل.

وقال عند كلامه عن بناء فعل الأمر:« وكذلك الأمر من هذا النوع نحو: اِذهبْ واقْتُلْ واضرِبْ، وكون ما اتّصل به أحد الضمائر من الأمر بلا نون بيِّنٌ، لأنّ النون إنّما هي علامة الرفع، والأمر في نحو: اضربْ واقتلْ مبني ليس بمعرب لأنّه فعل ليس فيه علّة توجب إعرابه، لأنّه بناء مخصوص بالمستقبل فليس فيه العلّة الموجبة لإعراب الفعل التي هي اشتراك البناء واختصاصه بعد ذلك بالحرف لأنّه مختص في أصل وضعه، فإذا لم يكن فيه علّة توجب إعرابه انبغى أن يبقى على أصل الفعل وهو البناء» . نستنتج من هذا القول أنّ الأفعال الأصل فيها البناء، إلاّ إذا دخلت عليه علّة توجب إعرابه مثل الفعل المضارع، وفعل الأمر لم تدخل عليه هذه العلّة التي توجب إعرابه فهو باقٍ على بنائه، وهو بهذا الشرح يردّ عن نحاة الكوفة الذين يقولون بإعراب فعل الأمر. وذكر هذه القاعدة أيضا بنفس المصطلح عندما كان يناقش قضية بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون جماعة النسوة، فقال:« فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون فعلّته تشبيه الفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة بالفعل الماضي الذي اتصلت به نون جماعة النسوة يسكن منه آخر الفعل وتزول بسبب النون حركة البناء حمل المضارع على الماضي في ذلك، فسكن آخر الفعل المضارع، وزالت بسبب النون حركة الإعراب كما زالت بسبب النون حركة البناء، قال: وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا عند اتصال النون بهما بأبعد من التشبيه الذي بين الفعل المضارع والاسم الموجب الإعراب للفعل المضارع، إذ التشبيه هناك إنّما هو في الاشتراك الذي في أصل الوضع في المضارع الذي أشبه العموم الذي في أسماء الأجناس في أصل وضعها، والاختصاص الطارئ في المضارع في الحرف اللاحق كالاختصاص الطارئ في أسماء الأجناس بالحرف اللاحق هناك... وحجة من قال: إنّ الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني: أنّه لمّا أوجبت هذه النون ذهاب الإعراب من الفعل وكان أصل الفعل البناء، ولم يكن للفعل إلاّ حالان إما الإعراب وإما البناء. وقد ذهب الإعراب، وليس ثَمَّ إلا هو أو البناء والأصل البناء فينبغي أن يرجع إلى أصله من البناء» . والشيخ يوضح أنّ الفعل المضارع لما اتصلت به نون جماعة النسوة، سكن آخره نحو(يكتُبْن) شابه الفعل الماضي لما اتصلت به نون النسوة كذلك، مثل(كتَبْنَ)، وأصل الفعل البناء، فرجع المضارع إلى أصله الذي هو البناء.

2- أصل القاعدة : هذا المصطلح عُرّف بـ:« نفهم بالقاعدة الأصلية(أو قاعدة الأصل، أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ أو تقدّم الفعل على الفاعل وتقدّم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلمّ جراً» . وقيل عنها:« وأصل القاعدة أصل معياري عام يتخذه النحاة مقياساً للصواب النحوي إلاّ أنّه أصل مرن يتلاءم مع الظاهرة النحوية إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصة ترد حال الخروج إليه، كعدم جواز تقدم المفعول به على الفعل والفاعل إن أمن اللبس» .

استعمل الشلوبين هذه القاعدة، من قواعد استصحاب الحال عندما تكلّم عن التنوين في الأسماء، فقال:« يعني أنّ التنوين إنّما زيد في الاسم لما ذكر أي ليدلّ على أنّه أصل في الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف، وذلك أنّ الألفاظ المفردة على ضربين: أصل وفرع، فالأصل منها هو الاسم، والفعل والحرف فرعان فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنّه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف، وإنّما قلنا: إنّ الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام، وفرعية الفعل والحرف فيه» . ولقد أثبت أبو علي أنّ أصل قاعدة التنوين أن يكون دليلاً على أصالة الاسم، وفرعية الفعل والحرف لأنّه لا يدخلها التنوين.

وكذلك عندما تحدّث عن الإعراب ذكر أصل القاعدة، حيث قال:« يريد أنّ هذه الفائدة هي الأصل في المجيء بالإعراب، وإلاّ فله فائدة أخرى في الفعل، وهي الدلالة على شبهه بالاسم، وقد ذكر المؤلف ذلك بعد، ولكن ليس الأصل في مجيء الإعراب إلاّ الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل خاصة » .

ونجده يقدّم نفس الكلام تقريباً في كتاب آخر، فيقول« وفائدته في الأصل: الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وقد تكون الدلالة على شبه ما حقه أن يعرب، ولذلك أعرب المضارع » . فالشلوبين ذكر أصل القاعدة عندما أثبت بأنّ الإعراب أصله جاء لتوضيح المعنى، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ولهذا هو أصل في الأسماء.

3- العدول عن الأصل : العدول عن الأصل:هو الخروج عن أصل وضع الكلمة إلى حالة مخالفة إلى أصل وضع الكلمة،مثل:«فإذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كَرَه العرب توليهما، ومن ثمّ عدلوا عن أصل أحدهما، ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته» . أو الخروج عن أصل القاعدة، قيل عنه:« والعدول عن أصل القاعدة كالعدول عن أصل الوضع، إما أن يكون مطّرداً أو غير مطّرداً،...أما إذا كان العدول مطّرداً فإنّ اطّراده يجعله أهلاً لأن يقاس عليه لأنّ الاطّراد مناط القياس،...مثال ذلك أنّ القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ متقدماً على الخبر، ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، ولو استصحبنا هذا الأصل لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ولأدى ذلك إلى اللبس، عندئذ يعدل عن هذه الأصل إلى القاعدة الفرعية، وهي قاعدة تقديم الخبر» . ويقال عنه:« أما إذا كان العدول مطّرداً فإنّه يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة الخ، وهي قواعد تشبه طابع قواعد الإدغام، لأنّها تنبئ عن الذوق العربي بالنسبة للاستثقال والاستخفاف، فإذا استثقل النطق فيها، وما دامت القاعدة تحكم هذا العدول فهو عدول مطّرد، ومن أمثلة هذه القواعد ما يلي: إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، نحو: قال وباع» .

ولقد تكلّم أبو علي عن قاعدة العدول عن الأصل، وهي من قواعد استصحاب الحال عندما شرح التغيّرات التي تحدث عند التثنية، فقال:« وما انقلبت فيه عن زائد محض قلبتها فيه واواً، مثال ذلك: حمراء وصفراء وسبب قلب الهمزة واواً في هذا النوع اجتماع الأثقال في قولك: حمراءان وصفراءان وذلك بتوالي الزيادات آخراً أولا، ثمّ بالهمزة ثانياً فإنّها حرف ثقيل، ثمّ بكونها للتأنيث ثالثاً، ثمّ بكون التأنيث لازماً رابعاً، ثمّ باجتماع الأمثال خامساً. فإنّ هناك ألفين وبينهما همزة، والهمزة قريبة من الألف، فلمّا اجتمعت هذه الأثقال كان هذا الموضع موضع تخفيف، ومن أقل منه في اجتماع الأمثال هُرِبَ . فخففوا هذه الهمزة بأن قلبوها، والهمزة تُقلب في التخفيف إما إلى الإلف وإما إلى الواو وإما إلى الياء... والواو تشبهها إلا من ثلاثة أوجه فقط، فكانت الواو أولى بأن تُقلب هذه الهمزة إليها من الياء، ولم تجتمع هذه الأثقال الموجبة لقلب هذه الهمزة هنا في القسم الأول التي الهمزة فيه أصل فبقيت على أصلها من الإقرار» . فالشلوبين بهذا الشرح يبيّن التغير الذي حدث في هذا الاسم عند تثنيته، وفيه حدث عدول عن أصل وضع الكلمة حيث قلبت همزة التأنيث واواً فأصبحت حمراء ← حمراوان.

وكذلك عندما تكلّم عن فعل الأمر من الرباعي إذا كانت فاء ماضيه همزة، فإنّها تحذف في المضارع والأمر، وهذا عدول عن الأصل، فقال:« إلاّ أن يكون ماضيه رباعياً في أوّله همزة، فإنّ تلك الهمزة تحذف في المضارع لمعاقبة حرف المضارعة لها فتُردّ إليه -عند حذف اللام، وحرف المضارعة- الهمزة التي حذفت من مضارعه لأجل المعاقبة نحو قوله: في أَطِعْ فإن لم يكن كذلك تُرك على حركته ولم يحدث في اللفظ الباقي حادث» . فالشيخ هنا يبيّن أنّ همزة ماضي الرباعي تُحذف عند تصريفه إلى المضارع والأمر، وهو عدول عن أصل وضع الكلمة طلباً للتخفيف عن لسان المتكلم، مثل: أَكْرَمَ يُكْرِمُ ← أَكْرِمْ، والأصل في يُكرِم ← يُؤكرم.

كما برّر الشلوبين العدول عن أصل القاعدة عندما تحدّث عن وجوب تقديم المفعول به عن الفاعل لتجنب اللبس، فقال:« أو مقروناً بإلاّ. مثاله: ما ضربَ زيداً إلاّ عمرو وامتناع تقديم الفاعل على المفعول هنا لمكان اللبس، وذلك أنّ قولنا ما ضرب زيداً إلاّ عمرو معناه ما ضرب زيداً أحد إلاّ عمرو. وإذا قلنا: ما ضرب إلاّ عمرو زيداً على تقديم الفاعل على المفعول التبس بقولك: ما ضرب إلاّ عمرو زيداً الذي يكون معناه ما ضرب أحدٌ أحداً إلاّ عمرو زيداً،

وهذان معنيان فألزم كلّ واحد منهما لفظه، ولم يجز دخول أحدهما على الآخر لمكان اللبس» . ومعنى هـذا أنّ أصـل القاعدة هو تأخر المفعول به عن الفاعل ولكن عدل عن هذه القاعدة الأصلية إلى القاعدة الفرعية، وهي تقديم المفعـول به، من أجل أمن اللبس الذي يحدث لو قدم الفاعل.

4- الردّ إلى الأصل : الردّ إلى الأصل هو إعادة الشيء إلى ما كان عليه، كما قيل:« فَمَنْ(أَوَّلَ) فرعاً فقد جعله(يؤول) إلى أصله، أي فقد(ردَّه) إلى أصله» . أو كما قيل:« يكون الردُّ إلى الأصل بواسطة ذكر الكيفية التي تمّ بها العـدول كأن يقال:(قال) أصلها(قَوَلَ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً...إذاً فقول النحوي:(كذا أصله كذا) هو المقصود بالردّ إلى الأصل، أي بالتأويل » . وبهذا نقول: إنّ الردَّ إلى الأصل هو التقدير الذي يقدّره النحوي في أصل الكلمة، أو أصل الجملة.

لقد ذكر أبو علي مصطلح الرد إلى الأصل في باب التثنية والجمع، فقال:« وكذلك القول فيما تصرفت الكلمة فيه على أن يكون لام الكلمة ياء:- في الرحى- رحيت بالرحى، أعني في ردّ الألف إلى أصلها من الياء في التثنيـة لمـا يؤدي إليه من الإلباس إبقاء الألف فيها على إعلالها في التثنية فردت إلى أصلها من التثنية» .

وقال كذلك:« مثاله: مرميان وملهيان وحُبليان وما كان من هذا النوع تصريفه على الياء مثل مرمى، فالعلّة فـي ردّه إلى أصله كالعلّة في الثلاثي سواء، وما كان منه تصريفه على الواو مثل ملهى ومدعىً فإنّه كان قياسه أن يردّ إلى أصله من الواو كما ردّ ما كان من الياء إلى أصله، إلاّ أنّه اعترض هذا أمر آخر وهو أنّ فيه رابعة، والواو إذا وقعت رابعة وهي لام قلبت ياء على ما سيأتي في التصريف، فلذلك قلبنا الواو هنا ياء فقلنـا ملهيـان ومـدعيان» . وذكـر مصطلح الرد إلى الأصل عندما تحدّث عن جمع صحراء، فقال:« وعلى ذلك انبنى قولهم في جمع صحراء صـحاريً وصحارٍ وصحاريَ، وذلك أنّهم إذا جمعوا صحراء ينبغي أن تنقلب الألف التي بعد الراء ياء بسبب انكسارها بعد ألـف الجمع، فإذا انقلبت هذه الألف ياء بعد الكسرة انبغى ولابدّ أن ترجع الهمزة إلى أصلها إذ كانت في أصلها ألفـاً، وإنّمـا انقلبت همزة في صحراء لاجتماع ألفين فلم يمكن النطق بهما فقلبت همزة لذلك، فإذا ذهبت الألف الأولى التي أوجبـت قلب الثانية همزة انبغى أن ترجع الألف الثانية إلى أصلها فيأتي الألف الذي هو أصلها بعد الياء المنقلبة عن الألف التي بعد الراء والألف إذا جاءت بعد ياء كالألف إذا جاءت بعد كسرة يجب قلبها ياء، كما يجب قلبها بعد الكسرة كما تقـول في كتاب كُتَيِّب. فينبغي أن نقول صحاريً فيجتمع في ذلك أثقال الجمع والكسرة والياءان فتخفف فتصير صحاريْ خفيفاً كجواريْ في جمع جارية، ثمّ يفعل به ما يفعل بجواري من تعويض التنوين من يائه على ما سيأتي في موضعه فيصير صحارٍ منوناً في موضع الرفع والخفض، وصحاريَ في موضع النصب غير منون كما فعل ذلك في جـوارٍ سـواء» . وهذه الأمثلة تمثّل الردّ إلى أصل الكلمة، أي بعد عدولها عن أصلها في حالاتها الأولى، وعندما أراد العربي أن يشـتق منها المثنى أو الجمع ثقلت عليه في النطق،- العرب تميل في لغتها إلى التخفيف دائما- فردّها إلى أصلها الذي كانـت عليه، وهذه هي قاعدة الردّ إلى الأصل.

كما استعمل الشلوبين تقديرات النحاة في كتبه، وبهذا أصلّ إلى القاعدة الرابعة من قواعد استصحاب الحال، وهي قاعدة الردّ إلى الأصل، منها ما ذكره في معنى(الباء) الجارة، فقال:« مثاله: زيدٌ بالبصرة، والأصل: زيد كائن بالبصرة، فالباء أفادت إضافة كائن إلى البصرة، ولولا هي لم يُضَفْ كائن إلى البصرة لأنّه لا يصح أن يقال: زيد كائن البصـرة لكنّها مع أنّها أفادت إضافة ما كان لا يُضاف لولا هي أعطت معنى كون البصرة مكاناً لزيد، فأفادت معنى الظرف » . فهو قدّر أصل الجملة التي حذف منها خبر المبتدأ بدخول حرف الجرّ الباء، وبهذا ردّ الجملة إلى أصلها، وهـي مـن قواعد استصحاب الحال، كما ذكر العلماء.

وكذلك ذكر الردّ إلى الأصل، عندما تكلّم عن حذف الخبر، فقال:« لأنّ أصل الخبر أن يكون مؤخراً ولا دليـل على تقديمه فلا ينتقل عن الأصل إلا بدليل، ألا ترى أنّهم إذا قدّروا الخبر في لولا زيدٌ لأكرمتك كيف يقدّرونه مؤخراً ؟،

فيقولون: لولا زيدٌ حاضرٌ لأكرمتك، ولا يقدّرونه مقدماً فيقولون: لولا حاضرٌ زيدٌ، لأنّ الخبر لما كان هنا محذوفاً والأصل فيه أن يكون مؤخراً، لم ينبغ أن يُعدل في تقدّيره عن الأصل إلا بدليل» .

فالشلوبين ردّ الجملة إلى أصلها، عندما وجد هذه الجملة التي قالتها العرب، فقدّر لها خبراً محذوفاً، وبهذا فهو يعمل باستصحاب الحال. ومنه نقول: إنّ أبا علي الشلوبين استعمل قواعد استصحاب الحال التي استنتجها النحاة في كتبه كما جاءت في كتب أصول النحو، ولم يُهمل أية قاعدة من هذه القواعد.

الهوامش:

1- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة لتمام حسان، ص107.

2- ينظر إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، سنة 1406هـ- 1986م، ج2، ص332- 335. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت ، د، ط، سنة1414هـ- 1994م، ج3، ص.451

3- ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2، سنة 1399هـ- 1979م، ج2، ص.224

4 - ينظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، ط1، سنة 1965م، السفر5، ص.461

5- سيّر أعلام النبلاء للإمام الذهبي، تحقيق إحسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية لبنان، ط1، سنة 2004م، ج3، ص2928.

6- ينظر برنامج ابن أبي الربيع، تحقيق عبد العزيز الأهواني ، من مركز ودود للمخطوطات، موقع شيخة المري:
www. Wadod . com .. يوم 03 فيفري 2013م.

7- تاريخ الإسلام حوادث ووفيات للإمام الذهبي، ص.289

8- برنامج ابن أبي الربيع، ص.258

9 - الذيل والتكملة للمراكشي، السفر5، ص.461

10- سيّر أعلام النبلاء للإمام الذهبي، ج3، ص.2928

11- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق بيروت، ط1، سنة 1408هـ - 1988م، ج7، ص.402

12- ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ج2، ص.225

13 - ينظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي، السفر5، ص.461

14- لسان العرب لابن منظور، مادة (صحب).

15 - يُنظر القاموس المحيط للفيروز أبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، سنة1398هـ- 1978م، فصل الصاد، باب الباء.

16 - الإغراب في جدل الإعراب للأنباري، ص .46

17- لمع الأدلة للأنباري، ص 141

18 - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري،ج1 ص .338

19- نفسه، ج1، ص257.

20- نفسه، ج2، ص.170

21 - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص.203

22- لمع الأدلة الانباري ، ص 142.

23- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة لتمام حسان، عالم الكتب القاهرة، ط1، سنة1430هـ- 2009م ، ص62 .

24- ينظر نفسه، ص106.

25- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص.266

26- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 1، ص.273

27- التوطئة للشلوبين، ص .117

28- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 1،ص224- 225.
29- الأصول لتمام حسان، ص 107.
30- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، تأليف حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، سنة2001م، ص108.
31- التوطئة للشلوبين، ص 118-119.
32 - شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص498.
33 - شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 1، ص263- 265.
34 - الأصول لتمام حسان، ص 123.
35- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، تأليف حسن خميس الملخ، ص92.
36 - شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج1، ص273.
37 - شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 1، ص 252.
38- التوطئة للشلوبين، ص 116.
39- الأصول لتمام حسان، ص 127.
40- نفسه، ص 134- 135.
41- نفسه، ص128- 129.
42- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج 2، ص 554-556
43- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص 494- 495.
44 - نفسه، ج2، ص590.
45- الأصول لتمام حسان، ص 138.
46 - الأصول لتمام حسان، ص 141.
47 - شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص550.
48- نفسه، ج2، ص 550.
49- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، ج 2، ص 829..
50 - شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين،ج 2، ص 749-750.

قائمة المصادر والمراجع:

-الأنباري، ع،(1957) الإغراب في جدل الإعراب، ط1، سوريا، دار الفكر. ص46.
-الأنباري، ع،(1957) لمع الأدلة في أصول النحو، ط1، سوريا، دار الفكر. ص141- 142.
-الأنباري، ع، (د،ت) الإنصاف في مسائل الخلاف، د، ط، مصر، دار الطلائع. ص170- 338.
-تمام، ح،(2009) الأصول، ط1، مصر: عالم الكتب. ص105-138.
-الذهبي، ش،(2004) سيّر أعلام النبلاء ، د، ط، لبنان، بيت الأفكار الدولية. ص2928.
-الذهبي، ش،(2003) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط1، لبنان، دار الغرب الإسلامي. ص289.
-السيوطي، ج، (1979) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط2، لبنان، دار الفكر. ص224.
-السيوطي، ج، (2010) الاقتراح في علم أصول النحو، ط4، مصر، مكتبة الآداب, ص203.
-الشلوبين، ع، (1981) التوطئة، ط2، مصر، المكتبة المركزية لجامعة القاهرة. ص116- 119.
- الشلوبين، ع ، (1994) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ط2، لبنان، مؤسسة الرسالة. ص250- 829.
-ابن العماد، ش، (1988) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط1، سوريا، دار ابن كثير. ص402.
-الفيروزأبادي، م،(1978) القاموس المحيط، ط1، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص658.
-القفطي، ج، (1986) إنباه الرواة أنباه النحاة، ط1، مصر، دار الفكر. ص332- 335.
-المراكشي، (د، ت) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، د، ط، لبنان، دار الثقافة, ص461- 462.
-الملخ، ح، (2001) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، الأردن، دار الشروق. ص92- 108.
-ابن منظور، (د، ت) لسان العرب، د،ط ، مصر ، دار المعارف. ص1067.